لحق أهل فلسطين بتقرير مصيرهم بالطرق الديموقراطية المعروفة ومناقض كذلك لميثاق الامم المتحدة نفسه نصاً وروحاً . فلو فرضنا ان الانتداب على فلسطين يقوم على اساس قانوني — وهو ما اظهرنا بطلانه — فاننا لا نجد في أية مادة من مواد الفصل الثاني عشر من الميثاق ، الذي يتناول البلاد المنتدب عليها ، ما يعطي الامم المتحدة حق تقسيم هذه البلاد او التصرف بها كما تشاء . وانما هناك مبدأ واحد وخطة معينة لا محيد عنهما . وهما مساعدة هذه البلاد على نيل استقلالها وتقرير مصيرها بنفسها .

ولذا فقرار الامم المتحدة — كصك الانتداب — لا يقوم على اساس مبدأي او قانوني . وقد تقدمت الوفود العربية باقتراح مآله احالة هذه المسألة الى محكمة العدل الدولية لتبدي رأيها في صلاحية الامم المتحدة لتقرير التقسيم ، فرُدّ حتى هذا الاقتراح ، مما يدل على ان الامم المتحدة ، تحت ضغط القوى والمصالح المختلفة ، لم تكن مستعدة لأن تستمع الى صوت أعلى مرجع قانوني في العالم في هذه القضية .

نستنتج من كل ما تقدم أن الكفاح ضد الصهيونية وضد اقامة دولة يهودية في فلسطين ليس ، من جهة العرب ، كفاحاً قومياً فحسب ، بل هو كفاح من اجل مثل أعلى انساني ، كفاح بين الحق والقوة ، بين المبدأ والمصلحة .

*

وقد يتساءل البعض : أليس للصهيونيين مبادىء يبنون